بيان مشترك من الإتحاد الأوروبي و الوم أ بشأن التعاون عالم مكافحة القرصنة والتزوير، يكشف سياسة جديدة للتعاون بين الشريكين في هذا المجال، وفي واشنطن 20 جوان 2007 قرر الشريكين مايلي:

- إبرام اتفاقية محلية وثنائية لإقتراح قواعد فعالة لحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.
- توجيه رسالة واضحة ومتناسقة للدول ذات الأولوية حول أهمية التنفيذ الفعلي للقواعد الدولية في مجال الملكية الفكرية.
- تسجيل حماية حقوق الملكية الفكرية في مركز المساعدة التقنية التي تقدمها لدول العالم الثالث لتعزيز القدرات التجارية لهذه الدول

هذا البيان في الواقع هو استراتيجية من قبل القوى العظمى في العالم هذه الإستراتيجية تعد من أهم الأسباب الرئيسية لأزمة حقوق الملكية الفكرية.

أولا: حقوق الملكية الفكرية بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة

في الأصل الملكية الفكرية هدفها ضمان تعويض عادل للمبدع ويتم ذلك من خلال حق احتكار ما اخترعه خلال مدة زمنية معينة من أجل تشجيع النشاطات الإبداعية والإستفادة من عائدات ذلك المنتوج وبعدها تدخل في النفع العام للإستفادة منها من طرف الأجيال القادمة. (العلم أفكار)

حقوق الملكية الفكرية تهدف إلى حل مشكلة الإختراع والإبداع والتي تعتبر كمعلومة التي تمثل بدورها مال لها خاصيتين معقدتين:

1- المعلومة مال غير إقصائي أي أنه لا يمكن إقصاء أي مستخدم من إستخدامها حتى لو ساهم في تمويل إنتاجها

2- المعلومة مال غير تنافسي، يعني أنها مال غير حساس لا تنفذ باستغلالها

الملكية الفكرية لها جانب لصالح المبدع وجانب لصالح العامة ذلك لأنها من بسطة بمدة وبعدها يستطيع الكل الإستفادة منها، بمعنى في المرحلة الأولى يكون المال إقصائي - وضع الإحتكار - من يريد المعلومة يجب دفع ثمنها - الخدمة المقدمة -

وفي المرحلة الثانية الإختراع يدخل في المجال العمومي يسمح لكل المستهلكين الإستفادة منه مجانا

لما كان موضوع الفكرية ذو طبيعة إقتصادية فإن القانون في حد ذاته ذو طبيعة إقتصادية، (2)

- كان التوازن بين النفع العام والخاص مضمون، أما اليوم إختل هذا التوازن بما يهدد كل تلك المبادئ المؤسسة للملكية الفكرية

بعيدا عن هذه النقطة قانون الملكية الفكرية يلاحظ أنه أخذ مكانه بشكل بطيء - 3 قرون تقريبا - على الساحات الوطنية، وفي نهاية القرن 19 عممت قواعد الملكية الفكرية من خلال إتفاقية باريس - وبارن، وفي جولة الأرغواي 1986 فرضت قواعد الملكية الفكرية عالميا

في جولة الأرغواي، وصلت المفاوضات إلى الإمضاء في 15 أفريل 1994 على الإتفاق على محاور الملكية الفكرية التي تمس التجارة ADPIC

هذا الإتفاق يظهر كملحق لإطار إتفاقية مراكش التي أسست المنظمة العالمية للتجارة OMC

إبتداءا يجب تسجيل أن إتفاق تربس تصوره ووضعه بشكل نهائي من طرف لجنة الملكية الفكرية والجمعيات الصناعية اليابانية والأوروبية واللجنة الأمريكية التي تضم 13 شركة عالمية متعددة الجنسيات، هذا يعني أن الشركات المتعددة الجنسيات وراء هذا التشريع العالمي (ADPIC) لتفعيل قانونها وفرض هيمنتها واحتكارها للسوق

هذا الإتفاق إستحدث أمرين جديدين:

1- وسع مجال تطبيق حقوق الملكية الفكرية في الدول الأعضاء وذلك بحماية كل الإبداعات

2- فرض على الدول الأعضاء تنظيم إجراءات وعقوبات تفرض الحماية اللازمة للمخترع

إتفاقية تربس - اعتبرت حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة، واستبعدت الملكية الفكرية الجماعية (التراث، الأعشاب) كما أن براءة الإختراع لا يمكن الحصول عليها إلا إذا كان الإختراع جديدا ومتعلق بمجال التكنولوجيا، ويقبل التطبيق الصناعي، أي أن هذا الإتفاق يغطي كل ما هو خارج الصناعة

إتفاق ADPIC يلزم الدول الأعضاء بمعاملة جميع الإختراعات على قدم المساواة دون تمييز بين المنتج الأجنبي والمحلي، وكأن هذا الإتفاق ينادي بإستيراد جديد ذلك لأن المنتجات الأجنبية تطغى وتقتل المنتجات المحلية.

ثانيا: تعزيز حقوق الملكية الفكرية يوقف - يمنع - نقل التكنولوجيا للدول الجنوب

تعزيز حقوق الملكية الفكرية لم يكن يوما محل إجماع حتى من الدول الرأسمالية التقليدية التي كانت وراء هذا التعزيز، وبالرغم من هذا الإعتراض الذي يكاد يصل إلى حد المطالبة بإلغائه إلا أن هذا الحق يتدعم يوما بعد يوم.

معظم الدراسات كدراسة ليغيل فرنسو ومنيساغيان - وكذا التقارير كتقرير PNUD سنة 1999 وتقرير CNUCED سنة 2007، تؤكد أن تعزيز حقوق الملكية الفكرية يحبط الإبتكار بدل تشجيعه، كما أنه يشجع البقية على نقل التكنولوجيا للجنوب بل أن الفجوة بين الشمال والجنوب إزدادت إتساعا وهذا ما أكده تقرير اليونيسكو 2005 وكذا تقرير البنك الدولي لكوريا لسنة 2007 (لا نتبع).

في الحقيقة لا نتبع سترا عند ما نقول أن عولمة قواعد الملكية الفكرية من أصل أمريكي وذلك لوقف التطور التكنولوجي لليابان، حيث أن إقتصاد هذا الأخير كان في نهاية السبعينات يتقدم الإقتصاد الأمريكي، وكانت الوسيلة الوحيدة لوقفه هو إدراج طلبات حقوق الملكية الفكرية.

وكدليل على ذلك تبين سنة 1984 في سيراء أن أكثر من 80% من المؤسسات الأمريكية أكدت أن الغاية من الحصول على براءة الإختراع هو الوقف والمنع في المجال التكنولوجي من دون نية حقيقية في إستغلالها.

الغريب في الأمر أن النقل الحقيقي للتكنولوجيا الذي يمكن أن يتم بموجب تطبيق قواعد الملكية الفكرية هو النقل من الجنوب إلى الشمال.

إلا أن معارف العالم الثالث (تغذية، زراعة، بذور) تستغلها شركات الشمال، وهذا ما تمت معاينته في تقرير PNUD لسنة 1999، الذي أكد أن دول الجنوب يدفعون إتاوة لشراء معارف في الأصل لهم، لتضاف هذه الإتاوات إلى ديونهم للمؤسسات المالية فتسوء وضعيتهم المالية أكثر فأكثر.

إذا كيف لنظام إنحرف عن مبادئه الأصلية أن يخدم البحث العلمي؟

بل أكثر من ذلك كيف تدعيم حقوق الملكية الفكرية يعيق النشاط الإقتصادي في حد ذاته كون هذا الأخير يقوم على المنافسة التي تعرف بإقتراح نفس المنتوج المقترح من الغير

فإذا كان هو المنوح محمي في جميع عناصره فإن أي نسخ أو عرض منافس يكون عمل غير مشروع وهذا سيؤدي حتما إلى تحطيم المنافسة في حد ذاتها وهذا ما أكده الباحث فابريس سيفيانين. (4)

وهذا ما يضع دول الجنوب في وضعية صعبة وغير مقبولة سواء تعلق الأمر بجميع التكنولوجية أو حتى شعوبهم وفي جميع الحالات هذه الدول هي التي تتحمل نتائج هذا التعزيز لأنها تعيش على التقليد وبالتالي أمر منطقي أن تعارض بشدة نظام الملكية الفكرية مثلما عارضت عليه الدول المتقدمة قديما

ثالثا: حقوق الملكية الفكرية والتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال

الأزمة الحديثة التي تواجه الملكية الفكرية تتمثل في تحولات الرأسمالية من التقليدية إلى المعرفية التي أساسها الرقمنة والأنترنت والتي حولت الأموال المعنوية إلى أموال عامة وسمحت بخلق أموال عامة عالمية.

وبالتالي المعلومات الرقمية التي يتم إنتاجها بتكاليف عالية يعاد إنتاجها بتكاليف بخسة وهذا ما يجعلها صعوبة تسويقها وهذا يفتح طريقا مختصرة لتطور دول الجنوب.

حقيقة أصبح صعبا إن لم نقل مستحيلا إنشاء احتكار بمجرد ما تم دمج الذكاء والقدرة على الإختراع في الشبكات الرقمية لأن الإنتاج وإعادة الإنتاج يصل إلى حالة نهاية ومعلوم أن مجال الرقمنة تسيطر عليه مفاهيم سلعة محددة ومحتمة تتقاوم وهذا ما يؤكد الطابع التنازعي والمتناقض للرأسمالية بين الطابع الإجتماعي للإنتاج والطابع ~~الخاص والمتناقض~~ الخاص للتملك للإستحواذ

مع إنشاء البرمجيات الحرة تأكد أزمة الملكية الفكرية إلا أنها تتيح الفرصة لدول الجنوب لتدارك تأخرها مقارنة بدول الشمال

تتمثل فلسفة هذه البرمجيات في تقافة تبادل المعرفة ونشرها وتملكها من قبل الجميع، وبالتالي البرمجيات الحرة تعاكس أزمة الملكية الفكرية وذلك:

أولا: تستند هذه البرمجيات على حرية تنقل المعرفة عكس البرمجيات الإحتكارية

ثانيا: التراخيص الحرة هي أصل هذه البرمجيات التي تمثل الإبتكار المؤسسي (أعادت المبادئ الأساسية للملكية الفكرية)

ثالثا: هذه البرمجيات تمكن من التعاون الإجتماعي داخل نفس السوق.